العولمة والاقتصاد الإسلامي

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر(*)

نتناول هذا الموضوع فى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: التعرف على العولمة

القسم الثانى: الاقتصاد الإسلامي والعولمة

وذلك على الوجه التالى:

القسم الأول: التعرف على العولمة

أولا: مفهوم العولمة:

العولمة مصطلح يدل على حالة زيادة وسهولة واتساع نطاق العلاقات الدولية والتأثيرات المتبادلة بين جميع دول العالم في شتى المجالات خاصة الاقتصاد والمعلومات والثقافة والفكر والتى ساعد عليها التقدم التكنولوجى والتغيرات السياسية التى شهدها العالم.

ويجب أن ندرك أن العلاقات الدولية موجودة منذ القدم ولكنها كانت محدودة لصعوبة الانتقال والاتصال ولقدرة الدول وإمكانها بناء أسوار تنظيمية حولها تتحكم من خلالها في تحديد حجم ونوع هذه العلاقات، أما الآن وتحديدا منذ بداية التسعينات فلقد حدثت تحولات عديدة منها التقدم التكنولوجى وتغيرات الخريطة السياسية للعالم ساعدت على فتح الأسوار.

(*) أستاذ المحاسبة – كلية التجارة – مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

ثانيا: مجالات العولمة:

إن من أهم الموضوعات التى أدت العولمة إلى زيادة واتساع نطاقها على المستوى الدولى هى كل من المجالات التالية:

أ- **الاقتصاد:** فلقد أدت العولمة إلى "تدويل الاقتصاد" بمعنى زيادة تأثر الاقتصاد المحلى لكل دولة بالاقتصاديات الدولية الأخرى وذلك من خلال عدة أساليب وأشكال هى:

١- التحول نحو نظام رأسمالية السوق الحرة خاصة فى الدول التى كانت تسير على النظام الشيوعى والاشتراكى.

٢- تحرير التجارة الخارجية عن طريق إزالة الحواجز الكمية والتعريفية والجمركية أمام انتقال السلع والخدمات.

٣- وفتح الباب أمام انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والموارد الاقتصادية الأخرى.

٤- ليس عن طريق القروض فقط وإنما عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر والتى من صورها إنشاء فروع للشركات الدولية، وتكوين المحافظ الاستثمارية وعقود الإدارة والتراخيص وحقوق الابتكار.

ب- المعلومات: نظرا للتقدم التكنولوجى في مجال الاتصالات فلقد أصبح هناك ما يعرف بديموقراطية المعلومات أى سهولة الحصول على المعلومات لكل فرد في العالم عن أى شئ في أى دولة أخرى وخاصة في مجال المعلومات الاقتصادية عن الأسواق والاستثمارات وكذا مجال الثقافة وفي الفكر، ولقد ساعد ظهور وانتشار الأنترنت على ذلك بشكل كبير.

جـ- الثقافة والفكر: وهى الموروث التى يشكل عادات الناس ونظم حياتهم وما يؤثر في بناء شخصياتهم وسلوكهم، فالعولمة تعمل على سهولة وزيادة نطاق نقل الثقافة من بلد إلى بلد وبالتالى يحكم العالم ثقافة واحدة هى ثقافة العولمة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المجالات الثلاث تتفاعل ولا يمكن فصلها عن بعضها، فعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد المحلى لا يتأثر فقط بدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال وإنما يؤثر ذلك ويتأثر بالجوانب الثقافية حيث أن دخول سلع معينة يترتب عليه سلوك معين ينتقل معها، كما أن المعلومات لازمة لتدويل الاقتصاد أو لنقل الثقافة والفكر الدولى إلى المجتمع المحلى.

ثالثا: آليات العولمة:

توجد أمور ساعدت على وجود العولمة واستمرارها وتتلخص في الآتى:

أ- التقدم التكنولوجى في مجال المواصلات والاتصالات، من خلال الكمبيوتر وشبكات الانترنت والفضائيات ووسائل النقل المختلفة حيث أدى ذلك إلى سهولة نقل السلع والخدمات والاستثمارات والأفراد والمعلومات والأفكار من أى مكان في العالم إلى أى مكان آخر، وبفضل هذا التقدم لا يمكن لدولة ما أن تتحكم في المعلومات والأفكار والثقافات التى تصل إليها من دولة أخرى فيمكن لأى فرد بتحريك ماوس الكمبيوتر أن يستثمر أمواله في أى بورصة في العالم وأن يشترى ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من

أى مكان في العالم، كما يمكن من خلال الانترنت معرفة كل ما يريد عن أى موضوع اقتصادى أو سياسى والاتصال بالتليفون المحمول مع أى شخص ومشاهدة برامج عديدة ثقافية وفنية وفكرية في القنوات الفضائية.

ب- التغيرات في خريطة العالم السياسية، فبسقوط الاتحاد السوفيتى أصبح العالم آحادى القطب وبقيت الرأسمالية تقودها أمريكا وحدها خيارا وحيدا أمام دول العالم، مما جعل العالم كله تابعا لها ويتأثر بها.

جـ- الشركات المتعددة الجنسية والتى مقرها الأساسى إحدى الدول الكبرى وتعمل في عدد من دول العالم من خلال الشركات التابعة لها، ولقوتها وزيادة تأثيرها عملت على توحيد الأسواق والنظم التى تعمل من خلالها وأصبحت قوة لا يمكن لأى دولة الوقوف ضد ما تريد.

د- الاتفاقيات الدولية ومن أهمها اتفاقية الجات GATT التى بدأت عام ١٩٤٧ ب ٢٣ دولة وتوسعت بانضمام الكثير من الدول لها حتى أصبحت حوالى ١٤٦ دولة منها ٤٠ دولة إسلامية، ولقد مرت الاتفاقية بجولات عدة في كل جولة يزيد عن الدول المنضمة إليها ويزيد عن الاتفاقيات حتى جاءت الجولة التى عرفت بجولة أورجواى واستمرت من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٤ وانتهى اللقاء الأخير لها في مراكش بالمغرب وشارك فيها ٧٠ دولة تغطى ٩٠% من التجارة الخارجية ونتج عنها إقرار الاتفاقية متكاملة ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من عام ١٩٩٥ وأعطيت فترة سماح لتوفيق الأوضاع حتى ٢٠٠٤ وأنشئت منظمة لإدارتها هى منظمة التجارة العالمية WTO ومن أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هى إزالة الحواجز والقيود الكمية والجمركية أمام تدفق السلع والخدمات والموارد الاقتصادية من دولة إلى أخرى وحماية

الملكية الفكرية من أجل المساعدة على التنمية وتسهيل وتنظيم التجارة الدولية وفق قواعد موحدة، ومازالت اجتماعاتها تتوالى منها جولة سنغافوره عام ١٩٩٨ وجولة سياتل فى نوفمبر ١٩٩٩ ثم الجولة الأخيرة فى دولة قطر عام ٢٠٠٢م.

هـ- المنظمات الدولية التى أنشئت سابقا أو التى أنشئت في ظل العولمة ومنها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

رابعا: أسلوب عمل العولمة: ونتناول فيه ما يلى:

أ- التأثيرات المتبادلة (سيطرة أم تعاون): طبقا لظاهر العولمة والجوانب النظرية لها فإنها تقوم على التأثيرات المتبادلة فيما بين دول العالم لما فيه صالح الجميع، ولكن طبقا لجوهرها وما أفرزه الواقع فإن العولمة نظام غير حيادى لأن كل دولة لا تملك الأدوات والآليات اللازمة لعمل العولمة، وبالتالى وجدنا التأثيرات غير متبادلة فهناك دول مؤثرة وهى الدول المتقدمة وخاصة السبع الكبار، ودول متأثرة وهى الدول النامية التى يصل عددها إلى أكثر من ١٤٣ دولة نامية، فالدول المتقدمة تملك فائضا من السلع والخدمات ورؤوس الأموال تصدره إلى الدول النامية، وحينما تحتاج إلى سلع وخدمات دولية تتعامل مع بعضها، إذ تظهر الإحصاءات أن ٦٠% من التجارة الخارجية لدول السوق الأوربية تتم مع بعضها، وأن ما تم تصديره من الدول النامية للدول المتقدمة لا يزيد على ٤% من إجمالى الواردات بها، هذا فضلا على أن التقدم التكنولوجى الذى يمثل أهم آليات العولمة تملكه

الدول المتقدمة، كما أن الاتفاقيات الدولية في ظل نظام العولمة تعد بما يحقق في جوهرها صالح الدول المتقدمة وكثيراً ما تم إعداد بعض الاتفاقيات في غياب مندوبى الدول النامية ويتم الضغط عليهم للتوقيع عليها وهو ما أكده د. أحمد جويلى وزير التموين الأسبق في حديثه إلى مجلة الأهرام الاقتصادي وحدث فعلاً مثل قضايا الإغراق المقامة ضد بعض الدول النامية مثل مصر وصدور قرارات فردية من الدول الأوربية بعدم استيراد بعض السلع من مصر مثل البطاطس والفول السودانى والأسماك.

إذا يمكن القول إن أسلوب عمل العولمة يقوم على سيطرة الدول المتقدمه على باقي دول العالم.

ب- من يقود العولمة؟: وفي هذا المجال توجد ثلاث آراء هى:

١- أن العولمة نظام تشارك فيه كل الدول وتؤثر فيها تلقائيا دون قدرة أى دولة على التحكم فيها، فهى تمثل قوة طبيعية أو يد خفية تحرك الموارد والسلع والمعلومات والثقافة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، والحقيقة غير ذلك حيث أن العولمة ليست تبادل تأثيرات وإنما هى سيطرة وسيادة كما سبق القول.

٢- أن الذى يقود العولمة هو "القطيع الالكترونى" ممثلا في ملايين المتعاملين في الاقتصاد الدولى حيث أصبح في ظل العولمة يوجد ما يسمى بديموقراطية التكنولوجيا والمعلومات والتمويل، إذ أصبح ملايين الأفراد يملكون الموارد ويتعاملون في سوق السلع والخدمات ولديهم أجهزة حواسبهم ومتصلين بشبكة الإنترنت ويمكنهم الحصول على أى معلومة يريدونها ليتخذوا القرار المناسب لهم بالشراء من دولة من خلال التجارة الإلكترونية،

أو الاستثمار في أى سوق مالى من خلال الكمبيوتر، وهذا القطيع هو الــذى يدير العولمة ويقودها إلى صالحه وصالح الدولة التى يتجه إليها.

ورغم صحة هذا التصور إلى حد ما إلا أنه يلاحظ أن أفراد هذا القطيع يتركزون في الدول المتقدمة سواء كانوا من الماشية قصيرة القرون أو طويلة القرون (أفراد وشركات وصناديق اســتثمار وشــركات متعــددة الجنســية) وبالتالى فإنه في حقيقة الأمر الذي يقود العولمة هى الدول التى يتركز فيهــا هذا القطاع وهى أمريكا بالدرجة الأولى.

٣- الولايات المتحدة الأمريكية: وهى في الحقيقة التى تقــود العولمــة لصالحها فأمريكا هى المسيطرة في ظل نظام العولمة وكل الدول تابعه لهــا ولذلك تشيع عبارة "العولمة هى الأمركة" وهذا صحيح للآتى:

- إن أمريكا هى أكثر الدول امتلاكا لآليات العولمة.
- أمريكا تعمل على ســيادة النمــوذج الأمريكــى وأســلوب الحيــاة الأمريكى.
- تمكنت أمريكا بعد فشل النظام الشيوعى من فرض نظام رأســمالية السوق الحرة.
- أمريكا تملك أن توجه قطيعها الإلكترونى، والمنح وأجهزة إعلامهــا كما أنها تملك القوة العسكرية الرادعة (الجزرة والعصا)
- أمريكا هى المسيطرة على المنظمات الدولية التى يمكنها استخدامها لإصدار عقوبات دولية على الدول المخالفة مثلما حدث للعــراق والســودان وليبيا.

وبالتالى فإن أمريكا هى اللاعب الرئيسى في العالم.

خامسا: مكاسب وخسائر العولمه (الآثـــار الايجابيـــة والســـلبية): ويمكـــن حصرها في الآتى:

المكاسب	الخسائر
١- انتقال عناصر الإنتـــاج إلـــى الدول التى يمكن استخدامها بكفاءة فيها	١- تركيز وترسيخ مناطق القوة والضعف وتوســـيع الفوارق بين الدول.
٢- اتساع الســـوق أمـــام الســـلع والخدمات بما يسمح بالاستفادة من وفورات الحجم الكبير	٢- التبعية للدول الأقل تأثيرا.
٣- توفير الاستثمارات اللازمـــة للتنمية في الدول النامية	٣- زيادة نطاق الفقر واتساع الفجوة بين الأغنيـــاء والفقراء.
٤- وفرة المعلومـــات اللازمـــة لاتخاذ القرارات الســـليمة لإدارة الاقتصاد المحلى والدولي.	٤- انتشار الفساد السياسى والإدارى والاقتصـــادى الذى يرتبط بالتعامل الدولى.
٥- المنافسة التـــى تـــؤدى إلـــى تحسين كفاءة استخدام الموارد	٥- الصراع القاتل والتدمير بين الشركات التنافسية
٦- انتشـــار الـــوعى السياســـى والديموقراطية	٦- تغير نمط الاستهلاك تقليدا للدول المتقدمة وبمـــا لا يناسب البيئة المحلية
٧- تقليل المشاكل السياسية بـــين الدول المتعاملة مع بعضها علـــى نطاق واسع	٧- ضعف وفقدان الهوية الوطنية والثقافة المحليـــة وتدميرها.
٨- الاســـتفادة مـــن الثقافـــات الأجنبية.	٨- التفكك الاجتماعى بين الأغنياء والفقراء والأبناء والأباء.

٩- احياء الثقافات الوطنية لحماية نفسها من مخاطر العولمة.	٩- نزع سلطة الدول المحلية إلى الساحة العالمية وخلق ضغوط جديدة على الاقتصاديات المحلية.
	١٠- تغريب الإنسان في أفكاره ومفاهيمه وأسلوب حياته طبقاً للسياسة اليهودية (إن لم تدمره فاجعله يحس عندما يدخل بيته أنه ليس بيته) التخريب أو التغريب.

سادساً: تقييم العولمه حتى الآن:

رغم أن نظام العولمه لم تتكامل أركانه بعد حيث مازالت توجد جولات واجتماعات أخرى لبحث موضوعات وردت في اتفاقية الجات وحيث أن التقدم التكنولوجى في مجال الاتصالات مازال يقرر كل يوم الكثير إلا أن النتائج الأولية أظهرت ما يلى:

١- أن الدول النامية توفى بالتزاماتها وبينما الدول المتقدمة تضع العراقيل وتفسر بنود الاتفاقيات طبقاً لما يحقق مصالحها ويحرم الدول النامية من مكاسب العولمة.

٢- الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تحصل على ميزات وتستثمر في مشاريع فانتازيا.

٣- التكنولوجيا تجعل الدول المتقدمة تتحكم في اقتصاديات دول العالم ونظمها الثقافية.

٤- عدم مشاركة الدول النامية في وضع الاتفاقيات وفرضها عليها.

٥- تهميش دور الدول النامية في التجارة العالمية.

٦- الغزو الثقافى الذى يقضى على التشكيل الوطنى للـــدول الناميـــة وخاصة الشباب بها طبقاً للنظرية اليهودية إن لم تســـتطع أن تخـــرب بيـــت الآخر فاجعله يعيش فيه غريباً.

٧- للتدليل على أن نظام العولمة غير عادل فإنـــه ظهـــر فـــى الأدب الاقتصادى والواقع العملى ما يعرف بمصطلح «مناهضة العولمة» والذى بدأ عملياً فى اجتماع منظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل الأمريكية حيـــث أدت الإضرابات الكبيرة التى قامت للاحتجاج على منظمة التجارة العالميـــة إلـــى فشل هذه الاجتماعات ثم توالى ذلك فى كل اجتماع تعقده المنظمة بعد ذلـــك مما أدى إلى بطء حركة العولمة.

هذا بإيجاز ما يتعلق بالقسم الأول من المقالة وهو العولمة، فمـــا هـــو موقف الاقتصاد الإسلامي منها؟ هذا ما سنتعرف عليه في القسم الثانى.

القسم الثانى
الاقتصاد الإسلامى والعولمة

في ضوء ما سبق أن ذكرناه عن العولمة يمكن أن نتناول العلاقة بينها وبين الاقتصاد في ثلاث نقاط هى:

أولا: الإسلام والعولمة

ثانيا: الفكر الاقتصادى الإسلامى والعولمة

ثالثا: اقتصاديات العالم الإسلامى والعولمة

وفيما يلى نوضح كل نقطة منها:

أولا: الإسلام والعولمة: بما أن الاقتصاد الإسلامى ينطلق من ويستند إلى الدين الإسلامى ويهدف إلى سيادة أحكام الإسلام في المعاملات، لذلك فإنه لابد أن نوضح أولا موقف الإسلام من العولمة تأصيلا بشكل عام ثم في مجال الاقتصاد بشكل خاص والذى نوضحه فيما يلى:

أ- من المقرر أن الإسلام رسالة عالمية ودين خاتم لكل البشر يدل على هذا قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾ وقوله عز وجل ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**﴾ وإذا كانت العولمة تؤدى إلى تسهيل الاتصالات فإنها بذلك يمكن أن تساهم فى توصيل رسالة الإسلام لكل البشر وهذه مسئولية المسلمين عن نقل القيم الإسلامية من خلال معاملاتهم فى ظل العولمة فهى فرصة سانحة أمام مسلمى اليوم لنشر رسالتهم من خلال المواقع

على الإنترنت والقنوات الفضائية وغيرها من تكنولوجيا الاتصالات، وكذا من خلال التعامل الاقتصادى القائم على الأحكام والأخلاق والتوجيهات الإسلامية.

ب- إذا كانت العولمة تقوم على أساس وجود اختلافات بين الدول والشعوب والاستفادة من هذه الفروق لصالح البشرية جمعاء، فإن ذلك يجد سنده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**﴾ وهذا التعارف يمتد إلى كل المجالات ومحاولة الاستفادة المشتركة منها لصالح البشرية.

جـ- شجع الإسلام على انتقال الأفراد من أجل السياحة حيث ذكر السائحين ضمن المؤمنين المبشرين في قوله تعالى ﴿**التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ بل ذهب الإسلام إلى أبعد من ذلك في ضمان مورد مالى للمسلم الذى يسافر للخارج لأى غرض مشروع وسماه ابن السبيل وجعل له حقا في الزكاة ضمن مصارف الزكاة في آية الصدقات ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾ وليست الزكاة هى المورد الوحيد وإنما الصدقات التطوعية أيضا في قوله تعالى ﴿**وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ**﴾.

د - من جانب آخر فإن الإسلام حذر من المكوث في مكان واحد من الأرض لإنسان لا يمكنه أن ينال حظه فيها ووصفه بأنه ظالم لنفسه في قوله

تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾.

هـ- وعلى هذا النهج القرآنى جاءت توجيهات الرسول ﷺ في الحض على الانتقال البشرى من أجل النشاط الاقتصادى حيث يقول صلى اللَّه عليه وسلم «البلاد بلاد الله والعباد عباد الله فأى موضع رأيت فيه رفقا فأقم» رواه الطبرانى.

و- في مجال التجارة الخارجية حض الإسلام عليها وتسمى الجلب أى استيراد السلع من الخارج فيقول الرسول ﷺ "الجالب مرزوق" وجعل الخليفة عمر بن الخطاب التجار الأجانب ضيوفا على الدولة ذاتها حيث جاء "أيما جالب يحمل على عمود كبده في الشتاء والصيف حتى ينزل سوقنا فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء وليمسك كيف شاء"

والتجارة الخارجية في الإسلام ليست لمجرد تنمية الأموال وإنما لها فوائد أخرى منها نشر الدين الإسلامى والثقافة الإسلامية حيث يقول الكاسانى "إن ذلك أدعى إلى المخالطة بدار الإسلام فيروا محاسن الإسلام فيدعوهم ذلك إلى الإسلام"

ز - ما سبق ذكره من هذه التوجيهات الإسلامية يصب في خانة العولمة في جانبها النظرى والمعلن، أما ما تنطوى عليه من ظلم لبعض الشركاء من الدول النامية لحساب دول أخرى متقدمة فإن هذا ما يأبه الإسلام حتى ولو كانت إحدى الدول من أعداء الدولة الإسلامية، فأساس العلاقات الدولية في الإسلام العدل لقوله تعالى ﴿**وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا**

تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ وكذا المعاملة بالمثل، ثم عدم الإضرار، ثم قاعدة المشروعية في المعاملات، والوفاء بالعقود والوعود.

الأمر الذى يؤكد أنه يجب على الدول الإسلامية عند انضمامها لنظام العولمة أن تعمل على تقديم ما في الإسلام من قواعد منظمة للعلاقات الدولية لصالح البشرية جمعاء.

ح – وأخيرا إذا كانت العولمة تعمل على التأثير على الثقافات المحلية بواسطة فرض ثقافات الدول المتقدمة لإضعاف هذه الثقافة المحلية في بلدها وسيادة الثقافة الأجنبية بدلا منها، فإن الإسلام ضد ذلك بشكل عام لقوله صلى اللَّه عليه وسلم «إتركوهم وما يدينون» ومن وجه آخر فإن على المسلمين أن يتمسكوا بدينهم الإسلامى لأنه الملجأ والملاذ لوقايتهم من أخطار العولمة.

هذا هو الموقف الإسلامى الأصيل من العولمة والذى يجب أن يحكم موقف الدول الإسلامية منها.

ثانيا: الفكر الاقتصادى الإسلامى والعولمة:

إن العولمة تعمل كما سبق القول على نشر وسيادة رأسمالية السوق الحرة ومن المعروف أن هذه السوق تقوم على وتؤدى إلى العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية فقط وتغفل جوانب أخرى هامة مما أدى إلى مشاكل عديدة في الدول الرأسمالية وتحاول أن تحلها في صورة ترقيع للمبادئ الأساسية التى تقوم عليها الرأسمالية، ومن أهم هذه المشكلات الممارسات غير الأخلاقية وغياب البعد الاجتماعى وزيادة الفقر والفساد وتلوث البيئة والتى

تعمل هذه الدول فكرا وتطبيقا على محاولة حلها ولكنها تتزايد وتتفاقم الأمر الذى أدى كما يقول بعض الكتاب الأمريكيين «إن الفقر الموجود في وسط الوفرة والبحبوحة المالية الخالية من البهجة، إن هى إلا أعراض لاضطراب عميق».

وإذا نظرنا إلى الفكر الاقتصادى الإسلامى فإننا نجد فيه ما يمكن أن يقود على المستوى التأسيسى أو التطبيقى لمنع هذه المشكلات، ويكفينا هنا أن نذكر مثالا واحدا على ما ينطوى عليه الفكر الإسلامى الاقتصادى من أسس تعالج كل مشكلات السوق الرأسمالية، وهذا المثال مستمدا من آية كريمة وضعت ضوابطا أو معايير للنشاط الاقتصادى وهى ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾.

فالمعيار الأول: ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ**﴾ وهذا يؤدى إلى ضرورة التأكد من أن النشاط الاقتصادى يدور في فلك طاعة اللَّه وعدم عصيانه ومن شأن ذلك أن تتبع القيم الأخلاقية الفاضلة وتمنع الممارسات غير الأخلاقية التى تؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل وتضر بالموارد الاقتصادية.

والمعيار الثانى: ولا تنس نصيبك من الدنيا "الكفاءة الاقتصادية"

والمعيار الثالث: ﴿**وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾ أى رعاية البعد الاجتماعى بتقديم العون للمحتاجين والإحسان في المعاملات وبذلك تتم المساهمة فى مواجهة مشكلة الفقر التى تزايدت فى العالم.

والمعيار الرابع: ﴿**وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ**﴾ مما يؤدى إلى منع الفساد الأخلاقى ممثلا في الرشوة والاستغلال والتربح والاختلاس والفساد المادى بتلوث البيئة.

وبالتالى فهذه فرصة في ظل العولمة للمسلمين لكى يقدموا للعالم الفكر الاقتصادى الإسلامى بأسسه وإجراءاته، أو على الأقل يأخذونها في الاعتبار عند تنظيم أسواقهم.

ثالثا: اقتصاديات العالم الإسلامى والعولمة:

ونتناول هذه النقطة في تساؤلين هما:

التساؤل الأول: هل الدول الإسلامية مؤهلة بوضعها الحالى اقتصاديا للتعامل مع العولمة والاستفادة منها وتجنب مخاطرها؟

التساؤل الثانى: ما هو السبيل للتعامل السليم مع العولمة؟

وفيما يلى نوضح الإجابة على هذين التساؤلين:

أ- هل الدول الإسلامية مؤهلة بوضعها الحالى اقتصاديا للتعامل مع العولمة؟

بداية لا يمكن القول بامتناع الدول الإسلامية عن التعامل مع نظام العولمة لأنه بدأ التعامل فعلا ويصعب الفكاك منه، وبالتالى فإننا ننظر هنا إلى مدى امكانية هذا التعامل بحيث تكون الدول الإسلامية مؤثرة في النظام وليست متأثرة وتجنى الثمار وتتلافى المخاطر، وفي الحقيقة فإن دول العالم الإسلامى بوضعها الراهن لا يمكنها الاستفادة من العولمة وجنى مكاسبها بل

ستتحمل الكثير من خسائرها ليس على المستوى الاقتصادى فحسب وإنما على المستوى الثقافى والفكرى، وذلك لأن سمات اقتصاديات الدول الإسلامية تتصف بالضعف والتعامل مع العولمة يتطلب القوة، ومن مظاهر الضعف ما يلى:

١- تفكك الدول الإسلامية في تعاملها مع العولمة كل دولة على حدة وحيث أن العولمة صناعة أمريكية وتعمل أصلا لصالح الدول المتقدمة، وأن الدول الإسلامية لم تشارك في وضع العولمة، لذلك فإن موقفها التفاوضى ضعيف وهذا ما أكد عليه د. أحمد جويلى وزير التموين المصرى السابق في أنه في جولات اتفاقية الجات كانت تعرض موضوعات لم تدرس في الاجتماعات ومطلوب من الدول التوقيع عليها وكان وفد مصر يعترض عليها ولكنه لم يجد مؤازرة لموقفه من الدول الشقيقة.

٢- ضعف اقتصاديات الدول الإسلامية منفرده حيث من بين ٥٢ دولة إسلامية توجد ٤٧ دولة تصنف من الدول ذات الدخل المنخفض إضافة إلى ضعف الهيكل الإنتاجى بها واعتماده على الأنشطة الاقتصادية الخدمية والزراعية دون الصناعية التى تمثل مقياس التقدم والقوة، فمن بين الدول الإسلامية توجد ٤٢ دولة يمثل النشاط الخدمى والزراعى النشاط الرئيسى فيها، ١٠ دول يمثل النشاط الصناعى أكبر قطاع فيها مع مراعاة أن ٨ دول منها الصناعة الأساسية الاستخراجية ممثلة في البترول، بينما لم تمثل الصناعة التحويلية على مستوى جميع دول العالم الإسلامى سوى نسبة تتراوح بين صفر، ٢٣% ، وفي مؤشر ثالث على ضعف اقتصاديات دول العالم الإسلامى هو مستوى الناتج المحلى ففي ٣٥ دولة إسلامية تتوافر عنها

بيانات عام ١٩٩٥م يبلغ الناتج المحلى فيها ٨١٨ مليار دولار وهو يمثل ٧٤% من ناتج انجلترا (الذى يبلغ ١١٠٥ مليار دولار، ١٠% ممن ناتج الولايات المتحدة الأمريكية الذى يبلغ ٦٩٥٢ مليار دولار، ١٦% من الناتج المحلى في اليابان الذي يبلغ ٥١٠٨ مليار دولار، وتستمر دلالة المؤشرات على هذا الضعف ممثلة في التبعية الاقتصادية فمن خلال بيانات التجارة الخارجية يتضح أن نسبة الواردات إلى الصادرات فيها من ١٧٩% إلى ٧٠٠% مع مراعاة أن المكون الرئيسى للصادرات من المواد الأولية ولسلعة وحيدة تمثل الجزء الأكبر من الصادرات أما ورادتها فالنسبة الغالبة فيها من السلع الصناعية التى تتراوح بين ٥٠% ، ٨٥% .

ويترتب على ذلك كله تزايد أعباء الديون الخارجية هذا إلى جانب نتخلف الفن الإنتاجى نتيجة عدم وجود تكنولوجيا لديها.

٣- قلة التعاون بين الدول الإسلامية في المجال الاقتصادى حيث تبلغ نسبة التجارة البينية بها حوالى ٩% والاستثمارات المتبادلة لا تزيد عن ١٠% .

٤- التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة وما يكتنفه من قدرة هذه الدول على التأثير في مسار الحياة بشكل عام في الدول الإسلامية وتظهر هذه التبعية في عدة أمور منها:

- زيادة اعتماد اقتصاديات الدول الإسلامية على الدول الخارجية سواء في الاستيراد منها الذى يبلغ حوالى ٩١% من جملة الاستيراد.

– زيادة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية رغم قلتها سواء من حيث الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة أو عقود الإدارة والترخيصات أو استيراد التكنولووجيا وعقود حقوق الابتكار.

– توقيع اتفاقيات ثنائية بين بعض الدول الإسلامية والدول الأجنبية.

٥– زيادة حدة الفقر في الدول الإسلامية كما سبق القول.

ومما لاشك أن الوضع بهذا الشكل في ظل العولمة سوف يزيد الدول الإسلامية فقرا وتخلفا وستظل تابعة وتتكدس هذه التبعية بمرور الأيام، فهل إلى خروج من سبيل؟

هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية:

ب– كيف السبيل لاستفادة الدول الإسلامية من مكاسب العولمة وتجنب مخاطرها؟

يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

١– التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية: وهو يمثل الخطوة الأولى والأساسية لامكان التعامل مع العولمة التى يجنى ثمارها الأقوياء، فإذا كانت بعض دول أوربا تعد من الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وانجلترا إلا أنها دخلت في مرحلة أوربا الموحدة حتى يمكنها مواجهة سيطرة أمريكا على العالم، فكيف الحال بالدول الإسلامية النامية أن تواجه مثل هذه السيطرة إلا بالتكامل الاقتصادى فيما بينها والذى نوضح أبعاده في الآتى:

– الدول الاسلامية تملك مجتمعه عناصر القوة الاقتصادية ممثلة في عدد السكان الذى يصل إلى ١.٢٥٠ مليار نسمة وهو يمثل أكثر من عشرة

أمثال سكان اليابان وقرابة ٢١ مثل سكان انجلترا وحوالى ثلاثة أمثال سكان أمريكا، ومن الناحية الجغرافية نجد أن مساحة الدول الإسلامية تمثل ثلاثة أضعاف مساحة الولايات المتحدة ومرة وخمس مساحة الاتحاد السوفيتى السابق كما أن هذه المساحة تنتشر على نطاق جغرافى متنوع فضلا على امتلاكها العديد من الثروات الطبيعية الكثيرة والمتنوعة وغير المستغلة أحيانا.

– يستثمر العالم الإسلامى فائض أمواله في الدول المتقدمة ورغم ما يكتنف ذلك من مخاطر إلا أنها تعيد اقراضها لدول إسلامية أخرى.

– إذا كان التعامل الاقتصادى أو الوحدة الاقتصادية تمثل المرحلة النهائية للتعاون والذى يبدأ بالاتفاقيات الثنائية والاتحاد الجمركى ثم المناطق الحرة والسوق المشتركة، فإن الدول الإسلامية بدأت المرحلة الأولى أو الثانية مبكرا ومع ذلك توقف السير والأمر يتطلب تفعيل هذه الاتفاقيات.

– توجد منظمات ومؤسسات تكاملية على نطاق اقليمى في العالم الإسلامى منها منظمة المؤتمر الإسلامى ومجلس التعاون الخليجى واتحاد المغاربة العربى ومع ذلك وفي إطار الحرب التى تشنها أمريكا والدول المتقدمة لاستمرار حالة التفكك في الدول الإسلامية طرحت على الساحة الشرق أوسطية والشراكة الأوربية التى أدخلت فيها بعض الدول الإسلامية، بدلا من تفعيل دور المؤسسات الإسلامية القائمة وهو ما يجب أن تنتبه إليه الدول الإسلامية.

– إن التكامل الاقتصادى الإسلامى سوف يحيل الدول الإسلامية كتلة قوية في مواجهة التكتلات والدول الأخرى القوية بما يمكنها فرض وجودها كعضو مؤثر في نظام العولمة.

ولذا نقول إنه يجب أن نحقق العولمة الإسلامية بين دول العالم الإسلامى قبل أن ندخل في نظام العولمة العالمى.

٢– التمسك بدين الإسلام: ذلك أنه لم يكن للعرب مثلا عز إلا بالإسلام وهو الرابطة التى تجمع بين المسلمين ويجب العمل على تعميق قيم الإسلام لدى المسلمين حتى يواجهوا العولمة ويؤثرون في دول العالم الآخر بدلا من أن يؤثر الغير فيهم ويفقدوا هويتهم.

٣– التعامل بحذر شديد مع العولمة واستبعاد حسن النية واتباع سياسة الانتقاء في قبول ما يتوافق منها مع صالح الدول الإسلامية.

٤– تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار السائدة في المجتمعات الإسلامية والتى تبعد كثيرا عن المنهج الإسلامى وتقوم على تبديد الموارد النادرة ويلزم لذلك تنمية الوعى الوطنى والدينى.

٥– العمل على سرعة امتلاك أدوات العولمة خاصة التقدم التكنولوجى.

٦– توحيد الجهود في الفترة الحالية في قبول الاتفاقيات المنظمة للعولمة حتى يكون للدول الإسلامية صوت مسموع.

٧– الاهتمام بالبنية التحتية ممثلة في النظم الداخلية التى يعتمد عليها في تشغيل الاقتصاد وخاصة موضوع الفقر والبيئة والقانون والديموقراطية وفقا لتعاليم الإسلام وبما يناسب المتغيرات الحالية.

٨- الاهتمام بالإنسان المسلم وتربيته تربية إسلامية من خلال تحديث مناهج التعليم والتنمية البشرية حتى يكون لديه القوة لمواجهة تغريبه في أفكاره ومفاهيمه وأسلوب حياته.

وفي النهاية نقرر أن الأمر ليس بهذه السهولة وليس مجرد توصيات تقدم وإنما تحتاج المواجهة وعياً وجهاداً وقادة يفهمون مخاطر العولمة ويعملون على تلافيها وحصد مكاسبها.

واللَّه الموفق